الأردن: الحكم بالسجن 15 عاما على باسم عوض الله المقرب من محمد بن سلمان



التغيير

قضت محكمة أمن الدولة في الأردن، السجن 15 عاما لكل من رئيس الديوان الملكي السابق باسم عوض الله وعضو الأسرة المالكة رجل الأعمال الشريف حسن بن زيد.

ووصف القاضي ما جري في القضية المعروفة إعلاميا باسم "قضية الفتنة" أنه "مشروع إجرامي يستهدف نظام الحكم القائم"، وفق ما جاء في الجلسة التي كانت علنية.

ويشكل الحكم الأردني على عوض الله مستشار بن سلمان، صفعة قوية من الملك الأردني عبد الله الثاني إلى محمد بن سلمان.

وجرمت المحكمة المتهمين بـ"جناية التحريض على مناهضة نظام الحكم السياسي القائم بالمملكة"، و"جناية القيام بأعمال من شأنها تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر وإحداث الفتنة".

وظهر عوض ا ذليلا، للمرة الثانية على التوالي في إشارة لتعمد الأردن إهانة "رجل المملكة".

كما أدانت "الشريف حسن بن زيد"، بحيازة "مادة مخدرة" (بقصد التعاطي)، بالإضافة إلى التهم الأخرى.

ويعد قرار الحكم قابل للطعن أمام محكمة التمييز، وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، خلال شهر من تاريخ إصدار الحكم على المتهمين.

وسبق أن أعلن إعلام أمريكي بأن المملكة حاولت الضغط على الأردن، للإفراج عن "عوض ا"، عبر إرسال العديد من مسؤوليها إلى عمان، إلا أنها لم تفلح في ذلك.

وكان "علاء الخصاونة" محامي "بن زيد"، استبق الحكم بالقول إنه سيتم الطعن لدى محكمة التمييز، في حال إدانة المتهمين.

وسبق أن توقع مراقبون وخبراء قانونيون أن تأخذ القضية صفة الاستعجال، نظرا لحساسيتها.

وفي 4 أبريل/نيسان الماضي؛ أعلنت عمان أن "تحقيقات" أظهرت تورط الأمير "حمزة" (41 عاما) مع "جهات خارجية"، في محاولات لزعزعة أمن البلاد وتجييش المواطنين ضد الدولة، وهو ما نفى صحته الأمير.

وتدخل الأمير "الحسن"، عم الملك، لاحتواء الخلاف داخل الأسرة الهاشمية، مما يعني عدم محاكمة الأمير "حمزة".

وبالفعل، أسفر هذا المسعى عن توقيع الأخير رسالة أعلن فيها الولاء للملك "عبدا الثاني".

وبدأت المحاكمة وراء الأبواب المغلقة في 21 يونيو/حزيران في محكمة أمن الدولة في عمان، التي حلت محل المحكمة العسكرية في عام 1991.

وتعتقد أجهزة المخابرات الأردنية أن المملكة كانت وراء تصرفات "عوض ا" الذي كان المبعوث الأردني

الخاص إلى المملكة ولديه الجنسيتان الأردنية وجنسية المملكة، بحسب المصدر ذاته.